A S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/43/294
S/19751
8 April 1988
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والاربعون
البنود ٧٣ و ١٣٠ و ١٣٤ و ١٣٧ من القائمة الاولية*
استعراض تنفيذ الاعلان الخاص بتعزيز الامن الدولي
تسوية المنازعات بين الدول بالوسائل السلمية
تقرير اللجنة المخصصة لموضوع صياغة اتفاقية دولية لحظر تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم
تطوير وتعزيز حسن الجوار بين الدول

مجلس الامن
السنة الثالثة والاربعون

رسالة مؤرخة في ٧ نيسان/ابريل ١٩٨٨ وموجهة إلى الامين العام من الممثل الدائم لافغانستان لدى الامم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم رسالة نجيب الله ، رئيس جمهورية أفغانستان الموجهة إلى سعادتكم (انظر المرفق) .

ويشرفني كذلك أن أطلب تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة في إطار البنود ٧٣ و ١٣٠ و ١٣٤ و ١٣٧ من القائمة الاولية ومن وثائق مجلس الامن .

(توقيع) شاه محمد دوست
السفير
الممثل الدائم

* A/43/50 .

مرفق

رسالة مؤرخة في ٦ نيسان/ابريل ١٩٨٨ وموجهة
إلى الامين العام من رئيس جمهورية أفغانستان

اسمحوا لي أولا بأن أعرب لسعادتكم عن أطيب تمنياتي داعيا لكم بالتوفيق فيما تبذلونه من جهود لحل مشاكل هذا الكوكب الذي هو مأوانا المشترك .

وأود مرة أخرى أن ألفت انتباه سعادتكم إلى الظروف المؤاتية الناشئة في إطار عملية محادثات جنيف بين أفغانستان وباكستان الجارية من خلال ممثلكم الخاص . إن هذه المحادثات تستهدف حل واحدة من أصعب المشاكل الاقليمية الراهنة . ولاشك أن إزالة التوتر على الصعيد الاقليمي ، وهو مايجري التفاوض بشأنه في جنيف بين أفغانستان وباكستان ، يمثل عنصرا من عناصر السلم والامن العالميين ، ويؤثر تأثيرا ملموسا على الوضع الدولي عامة وعلى قيام سلم وطيد وراسخ . إن الجانب الافغاني ، مدفوعا بحسن النية والاخلاص وساعيا لتطبيع الوضع ، قد ظل يعمل بنشاط من أجل تقريب الشقة بين الجانبين وإزالة العراقيل القائمة في وجه عملية جنيف . وبإعلان سياسة المصالحة ، اتخذت أفغانستان خطوات أساسية ومبشرة نحو تطبيع الحالة وحل المشاكل المتراكمة بالوسائل السياسية والتوصل إلى حلول وسطى معقولة ، وهو ما تتألف منه في نهاية المطاف الاتفاقات المتبادلة بجميع جوانبها . ونتيجة لهذا الموقف الذي اتخذته أفغانستان اكتملت تقريبا ووضعت في الصورة النهائية ثلاثة من أربعة اتفاقات ، وهي جاهزة للتوقيع .

ولعلكم تذكرون أن باكستان كانت تصر منذ أمد بعيد على أن تطبيع الموقف سياسيا لا يعتمد إلا على انسحاب القوات السوفياتية المحدودة من أفغانستان ، وأنها كانت تسعى من خلال التذرع بقرارات الجمعية العامة إلى الربط بين التوقيع على الوثائق والاطار الزمني للانسحاب .

إن الاعلانيين الشهيرين الصادرين عن رئيس جمهورية أفغانستان و م . س . غورباتشوف الامين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي بشأن وضع إطار زمني للانسحاب يضعان حدا لآخر الذرائع التي تتذرع بها حكومة باكستان في محادثات جنيف . وهذا يعني أنه قد تم الاتفاق على الجدول الزمني للانسحاب المقبول للطرفين ، مما يفتح الطريق لتوقيع الاتفاقات والتوصل إلى تسوية للحالة حول أفغانستان وفقا لقرارات الامم المتحدة .

وقد عززت الاعلانات الصادرة عن القادة الافغان والسوفيات أمل البشرية المحبة للسلم في جهود الامم المتحدة المبذولة في محادثات جنيف وفي التجمعات الدولية . وخلافا لذلك يوضح موقف عدم المسؤولية الذي اتخذته الحكومة الباكستانية إنها غير مستعدة للالتقاء بنا بإخلاص في منتصف الطريق وإبداء حسن النية والارادة السياسية والاخلاص والواقعية اللازمة لفض هذا النزاع الاقليمي المؤلم . وهكذا اقترحت الحكومة الباكستانية إدخال شروط جديدة على الاتفاق مثل اعتبار خط دوراند خطا للحدود بين افغانستان وباكستان وإلخ .

ومن الواضح أن الشروط المقترحة خارجة تماما عن إطار أحكام قرار الجمعية العامة للامم المتحدة ٣٥/٤٢ المؤرخ في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ والمتصل بافغانستان وقرارات الامم المتحدة السابقة المماثلة له ، كما أنها لا تمتثل لهذه الاحكام .

وجدير بالذكر أن باكستان لم تصوت وحدها لصالح القرار المذكور بل صوت معها أيضا نصيرها الرئيسي . وجدير بالملاحظة أن الاحكام الرئيسية لجميع القرارات التي تقدمت بها باكستان منذ عام ١٩٨٠ تدعو أساسا إلى تمتع افغانستان بمركز عدم الانحياز وإلى عدم التدخل في شؤونها الداخلية ، وحق الشعب الافغاني في تحديد شكل حكومته بدون تدخل أو إكراه ، وانسحاب القوات الاجنبية وعودة اللاجئين الافغان إلى بلادهم بطريقة طوعية ومشرفة .

في ضوء الاحكام المذكورة أعلاه ، تم اتخاذ قرارات في سائر المحافل الدولية ، ولاسيما في مؤتمر رؤساء دول أو حكومات حركة عدم الانحياز الذي انعقد في هراري ، وفي مؤتمر قمة البلدان الإسلامية الذي انعقد في ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ ، بشأن تسوية الحالة حول افغانستان ، ولكن باكستان تحاول رغم ذلك أن تفرض مسائل لم تشتمل عليها قرارات الجمعية العامة ولم يشملها كذلك جدول أعمال مباحثات جنيف . فكيف تستطيع باكستان التي تتخذ موقفا كهذا أن تدعي أنها عضو وفي الامم المتحدة أو أنها تمتثل لقرارات مؤتمرات حركة بلدان عدم الانحياز أو أنها عضو نشيط في منظمة المؤتمر الاسلامي ؟

وقد يتساءل المرء عما حدا بباكستان إلى تعطيل مطالبها المتعلقة بقرارات الجمعية العامة للامم المتحدة ومؤتمرات قمة حركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الاسلامي ، وإلى تجاهل الـ ١٢٣ صوتا ، بما في ذلك صوتها ، في عملية التصويت المتصلة بافغانستان في الامم المتحدة .

وكما يلاحظ المرء ، فإن كل هذا يوضح أن باكستان ، لا لشيء سوى لتحقيق مصالحها وأغراضها الانانية ، قد ظلت تتدخل طيلة محادثات جنيف ، وتحت ستار الدعوة الزائفة لتنفيذ قرارات الجمعية العامة ، والحرص على السلم والامن في المنطقة ، والتسوية السلمية للحالة في أفغانستان ، في الشؤون الداخلية لبلد مجاور ، الامر الذي أسفر عن سفك دماء الالاف من الافغانيين ، وتدهور الوضع في المنطقة .

ولا يشك أحد في أن الحكام العسكريين في باكستان ، ينصتون ، ضد مصالح الشعب الباكستاني ومصالح المنطقة ، إلى أصوات القوى المتطرفة والرجعية والدوائر الامبريالية التي تعكف على إثارة النزاعات وزيادة حدة الحرب المفروضة ومواصلة التوتر الاقليمي .

وفي حال استمرار هذا الموقف الخاطئ الذي تتخذه باكستان في جنيف ، فإن من الواضح ، بالرغم من جهود الامم المتحدة وجهودكم الشخصية بوصفكم أمينا عاما لهذه المنظمة الدولية الموقرة ، أن قضية السلم والقضاء على التوتر الاقليمي سوف تداس وأن مصداقية هذه المنظمة الدولية سوف تتضرر .

وتعمل حكومة جمهورية أفغانستان بنشاط على اتباع سياسة ترمي إلى تحقيق المصالحة الوطنية وإقامة السلم والامن في البلد وتنسجم انسجاما كاملا مع قرارات الامم المتحدة المتصلة بأفغانستان ، نصا وروحا . وستبذل حكومة جمهورية أفغانستان قصارى جهدها لإنجاح مباحثات جنيف ، والوقف الفوري لسفك الدماء ، وعودة مواطنينا ، بصورة آمنة ، إلى ديارهم ، وسوف تقوم بذلك في المستقبل أيضا . ومن أجل تأييد قضية السلم العالمي ، والحل السلمي للحالة حول أفغانستان وسواها من المشاكل التي تمس السلم العالمي ، عن طريق جهود الامم المتحدة ، فإن جمهورية أفغانستان مصممة بشدة على أن تضرب مثلا يحتذى ، للولاء الكامل لميثاق الامم المتحدة ، وأن تبرهن بالافعال على ذلك .

وإيمانا بهذه القضية النبيلة ، نرجو من سعادتكم ، بوصفكم أمينا عاما للامم المتحدة ، أن تقوموا وفقا للفقرة ٧ من القرار ١٥/٤٢ المؤرخ في ١٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٧ التي تنص على مايلي :

"ترجو من الامين العام أن يواصل تلك الجهود بغية العمل على إيجاد حل سياسي ، وفقا لاحكام هذا القرار ، واستكشاف إمكانية الحصول على ضمانات

مناسبة بعدم استعمال القوة أو التهديد باستعماله ضد الاستقلال السياسي لجميع الدول المجاورة وضد سيادتها وسلامتها الاقليمية وأمنها ، على أساس من الضمانات المتبادلة وعدم تدخل أي منها بتاتا في الشؤون الداخلية للأخرى والمراعاة الكاملة لمبادئ ميثاق الامم المتحدة" .

باستخدام صلاحياتكم وصلاحيات الامم المتحدة لإحداث مزيد من التأثير على مباحثات جنيف وإعطائها زخما جديدا . وهذا المسعى لن يساعد على حل مشكلة أفغانستان فحسب ، وإنما سيبرهن على أهميته في مسألة توطيد السلم الاقليمي والدولي التي تواجه مشاكل ونزاعات حساسة .

نجيب الله
رئيس جمهورية أفغانستان

- - - - -